منشورات جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي - الجزائر

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

الثاني عشر (12) 01 أفريل 2021

الجزء الثالث

مجلة
العلوم القانونية والسياسية

مجلّة أكاديميّة علميّة نصف سنويّة محكّمة دوليّة

تصدرها كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة

ISSN : 2602-6260

رقم الإيداع القانوني : 2929 - 2010

مجلة العلوم القانونية والسياسية

32

المجلد (12) العدد (01)
أفريل 2021

منشورات جامعة الشهيد حمّه لخضر ـ الوادي ـ الجزائر

مجلة العلوم القانونية والسياسية

مجلّة أكاديميّة علميّة نصف سنويّة محكّمة دوليّة

تصدرها كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة بجامعة الشهيد حمّه لخضر ـ الوادي ـ الجزائر

ISSN: 2602_ 6260

رقم الإيداع القانوني: 2929 ــ 2010

الرئيس الشرفي

أ.د. عمر فرحاتي

مدير جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي

مدير المجلة

أ.د. المكي دراجي

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس التحرير

د. عمّار زعبي

سكرتير المجلّة

أ. فضيلة شعبان

أ. سارة شيبات

المجلد الثاني عشر (12) العدد الأول (01) (الجزء الثالث)، أفريل 2021

قواعد النشر في المجلة

- ألاً يكون البحث منشورا أو مقدما للنشر بأي شكل من الأشكال،
- أن يكون البحث في نطاق اختصاص المجلة (العلوم القانونية والسياسية)، وأن يتسم بالجدّة والإضافة العلميّة،
- يشترط في البحوث ذات الصبغة النقدية التزام الموضوعية وتجنب العبارات الجارحة،
- أن يتراوح عدد صفحات البحوث من عشر صفحات إلى ثلاثين صفحة من الحجم A4،
- أن يلتزم الباحث بمعايير البحث العلمي وقواعده مع مراعاة التصحيح الدقيق للبحث،
- أن يرقن بحثه بخط "Sakkal Majalla" صفحات A4، وأن يستعمل حجم الخط 16 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للحاشية وفق صيغة وورد، وأن تكون الحواشي والإحالات آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي مع ذكر البيانات الكاملة للمصادر والمراجع المعتمدة،
- يرفق البحث بملخص في حدود مائة كلمة، مع ترجمة إلى اللغة الانجليزية،
- يرسل البحث عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، كما يرسل إلى بريد المجلة الإلكتروني،
- يرفق البحث بالسيرة الذاتية للكاتب متضمنة درجته العلمية ووظيفته وعنوانه الكامل (المهني ـ الشخصي) البريدي والالكتروني ورقم الهاتف، مع إشهاد بعدم تقديمه لمجلة أخرى،
- تعرض البحوث على لجنة فحص أولى للنظر في مدى استيفائها لشروط النشر، ثم توجه إلى التحكيم المتخصص بشكل سرّي،
- ترسل المجلة وعدا بالنشر بمجرد وصول التقارير الإيجابية، كما ترسل اعتذارا عن النشر إذا كانت التقارير غير إيجابية دون الالتزام بإعادة إرسال الأبحاث إلى أصحابها أو بيان مبررات الامتناع عن النشر،
- يعطى الباحث في حالة نشر بحثه نسختين (02) من العدد الذي نشر فيه بحثه،
- تمتلك المجلة حقوق نشر البحوث المقبولة فيها النشر، ولا يجوز نشرها لدى جهة أخرى إلاّ بعد الحصول على ترخيص رسمي من المجلة،
- لا يحق للباحث طلب عدم نشر بحثه بعد تحكيمه وقبوله نشره،
- ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بأي حال من الأحوال رأي المجلة،
- يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا بمكانته العلميّة.

افتتاحية العدد

تسرّ إدارة مجلّة العلوم القانونية والسياسيّة أن تقدّم لكم هذا العدد الجديد من المجلة في شهر أفريل 2021، ونحن نعيش ظروفا استثنائية بسبب تداعيات جائحة كورونا، والتسابق العالمي لتلقيح الجميع تفاديا لآثارها الوخيمة على شتى القطاعات.

يضم العدد مجموعة معتبرة من المقالات العلمية في ميداني الحقوق والعلوم السياسية، ألفها الباحثون من مختلف الجنسيات العالمية والرتب العلمية.

من الخارج نجد مقالا يتناول موضوع تجريد أموال المدين كدفع من الدفوع المقررة لمصلحة الكفيل في القانون الفلسطيني.

ومن الجزائر نجد مقالات متنوعة، منها: مقال حول التزامات البنك المسحوب عليه بمناسبة عوارض الدفع في الشيك، عولمة نصوص التجريم: الواقع والتحديات، أثر نظرية الوضع الظاهر على مبدأ نسبية العقود، القيادة التحويلية وأثرها على تحقيق الالتزام التنظيمي، قراءة في القانون التونسي للمؤسسات الناشئة، التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي...

في الختام، تشكر إدارة المجلة هيئة المحكّمين الذين قاموا باصطفاء البحوث العلمية وانتقاء أجودها حتى يتم نشره، كما تشكر هيئة المراجعين اللغويين على المجهودات التي بذلوها لأجل تصويب المقالات حتى تصدر مستقيمة المبنى والمعنى.

رئيس تحرير المجلة
الدكتور/ عمّار زعبي

قائمة المحتويات

مجلة العلوم القانونيّة والسياسيّة ـ المجلد الثاني عشر (12) ـ العدد الأول (01) (الجزء الثالث)، أفريل 2021

الموضوع	المؤلف	الصفحة
❖ افتتاحية العدد	د./ عمّار زعبي، رئيس تحرير المجلة	
❖ التعليق على نص المادة 34 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020	د./ فاطمة الزهراء رمضاني، (جامعة تلمسان)	844
❖ تطبيق قانون المؤلف في بيئة التعليم العالي	د./ حفيظة أيت تفاتي، (جامعة تيزي وزو)	874
❖ المحاكمة عن بعد: سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات؟	ط. د./ خليل الله فليغة، (جامعة قالمة) د./ يزيد بوحليط، (جامعة قالمة)	888
❖ الاقتصاد الأخضر والعمالة الخضراء، تقاطع المفاهيم والتحول في الاستراتيجيات	د./ العربي العربي، (جامعة مستغانم) د./ خالد خوجة منصور، (جامعة مستغانم)	902
❖ نطاق فرض الغرامة التهديدية في الإلتزام بالقيام بعمل و أثره على الأمن القضائي	د./ عيسى زرقاط، (جامعة ورقلة)	926
❖ التوارث بين الزوجين على ضوء قانون الأسرة الجزائري	ط. د./ ثريا علالي، (جامعة قسنطينة 1) د./ كريمة محروق، (جامعة قسنطينة 1)	942
❖ التنظيم الاتفاقي لنزاعات العمل الجماعية	ط. د./ نادية يحياوي، (جامعة بومرداس)	964
❖ مُلاحظات حول المادة 215 من الأمر رقم 75-59	د./ سعد الدين أمحمد، (جامعة تيزي وزو)	986
❖ الأحكام القانونية لحق المستهلك في العدول عن العقد	د./ رفيقة بوالكور، (جامعة جيجل)	1004
❖ أساليب مقاومة الدعاية الإعلامية للعدوان بين الشريعة والقانون	د./ رياض مزعاش، (جامعة باتنة 1) د./ طبشوش نسيمة، (جامعة باتنة 1)	1028

❖ الادارة الالكترونية في النظامين المغربي والجزائري - دراسة مقارنة - 1048

ط. د./ صفاء بورزقة، (جامعة ورقلة)

أ./ ميلود قاسم، (جامعة ورقلة)

❖ الفضاء الإلكتروني وتحديات الأمن العالمي 1066

د./ حياة حسين، (جامعة البليدة 2)

❖ اختيار جنس الجنين وأثره على الأسرة والمجتمع 1090

ط. د./ فارس علي مهني، (جامعة الوادي)

أ./ محمد رشيد بوغزالة، (جامعة الوادي)

❖ تحديات إشراك الفواعل غير الرسمية في الصنع الجيد للسياسة الطاقوية في الجزائر 1106

د./ سمير كيم، (جامعة تبسة)

ط. د./ وهيبة كواشي، (جامعة الجزائر 3)

❖ دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية 1122

ط. د./ هيبة نامر، (جامعة بسكرة)

❖ دور القضاء الاداري في حماية النظام العام الصحي في ضل جائحة كورونا المستجد (كؤفيد19) 1142

د./ أحلام حراش، (جامعة الوادي)

❖ مسألة الاطلاع على الأرشيف في التشريع الجزائري: رؤية تحليلية 1158

ط. د./ مبارك حشاني، (جامعة قسنطينة 2)

د./ عبد الباسط شواو، (جامعة قسنطينة 2)

❖ التحديد المسبق لحاجات المصلحة المتعاقدة وأثره على نجاعة الصفقة العمومية 1184

د./ معمر ملاتي، (جامعة بومرداس)

❖ الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية - التحديات وسبل المواجهة 1196

ط. د./ صديقة الفتني، (جامعة بسكرة)

د./ حنان مالكي، (جامعة بسكرة)

❖ تأثير حدود استقلالية مجلس المنافسة على ممارسة دوره الضبطي 1214

د./ نادية والي، (جامعة البويرة)

❖ الرقابة المصرفية على المؤسسات المتنازلة في اطار عمليات التوريق في التشريع الجزائري 1224

ط. د./ عبد الرؤوف حلواجي، (جامعة بسكرة)

أ./ عبد الغني حسونة، (جامعة بسكرة)

❖ **De la politique de lutte contre la corruption dans les marchés publics** 1246

D./ HOCINE Farida, (Université de Tizi Ouzou)

❖ **Remarques sur la régulation des communications électroniques à la lumière de la loi n°18-04** **1262**

D./ BERRI Noureddine, (Université de Béjaia)

ـ ما ينشر في هذه المجلة يعبّر عن رأي كاتبه، ولا يعبّر بأيّ شكل من الأشكال على رأي المجلة،
ـ يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا بمكانته العلمية.

الاقتصاد الأخضر والعمالة الخضراء، تقاطع المفاهيم والتحول في الاستراتيجيات

Green Economy and Green Employment, Intersection of Concepts and Shifting Strategies

الدكتور/ العربي العربي[1,2,3]، الدكتور/ خالد خوجة منصور[1]

[1] **جامعة مستغانم، (الجزائر)**

[2] **مخبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر، جامعة مستغانم**

[3] **المؤلف المراسل:** larbi.larbi@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/21 تاريخ القبول للنشر: 2021/04/14 تاريخ النشر: 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ زهور شتوح (جامعة باتنة) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (العراق)

ملخّص:

تروم هذه الدراسة، الإجابة عن التحديات البيئية الناتجة عن النماذج التنموية المنتهجة التي عرفها العالم، وعجزها على تقديم حلول للعديد من الاكراهات، التي لم تكتفي برفاه الانسان، وإنما تجاوزت ذلك إلى مسألة الوجود. وبروز ظواهر خطيرة حتَّمت على الجميع التفكير فيها بجدية لمواجهتها، كالاحتباس الحراري والبطالة وغيرها. فجاء الاقتصاد الأخضر كمقاربة تنموية جديدة، تدعو إلى عقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وتعزيز العمالة الخضراء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر؛ العمالة الخضراء؛ الصفقة الخضراء؛ النمو الذكي.

Abstract:

This study aims to respond to the environmental challenges resulting from the development models known in the world, and its inability to provide solutions to the multiple limitations, which did not satisfy human well-being, but went beyond the issue of human life. The emergence of dangerous phenomena that forced everyone to think seriously to face them, such as global warming, unemployment, and other challenges. The green economy emerged as a new development approach, which called for rationalizing the exploitation of natural resources and promoting green employment.

***Key words**: Green Economy; Green Employment; Green Deal; Smart Growth.*

مقدّمة:

تعتبر الأزمات الاقتصادية التي عاشها العالم، والمخرجات السلبية للنماذج التنموية السائدة وتأثيراتها على البيئة، من استهلاك غير عقلاني للموارد الطبيعية، واحتباس حراري سَببًا في دفع المجتمع الدولي إلى حتمية التفكير في انتهاج التغيير الجذري للاستراتيجيات التنموية، والاهتمام بالانتظارات المستقبلية للأجيال القادمة. هذا المشهد، غدا مصدر قلق للمكونات المختلفة للمجتمع الدولي، ما فرض ضرورة المعالجة الفعالة لهذه القضايا بنوع من الجدية والمنهجية العلمية، قصد إيجاد الانسجام والتفاعل بين جميع النظم الفرعية للاقتصاد، وانتهاج سياسات لصناعة مسار نمو متوافق مع الموارد المحدودة والناضبة.

أكد جُلُّ الباحثين في حقل الدراسات التنموية، على أن ما وصلت إليه البشرية من تطور تكنولوجي، وقف عَاجزاً أمام حِدَّة الاكراهات التي ارتفعت على الرغم من انتهاج مقاربات جديدة على غرار التنمية المستدامة. هذه المقاربات، عجزت في إيجاد حلول لإشكالات تعددت مظاهرها، وقلَّت حلولها. فجاءت الدعوة عالمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز استهلاك الطاقات المتجددة، والتمكين للنمو الأخضر عبر دعم الوظائف الخضراء وجعلها منفذاً يحد من التدهور البيئي، ويضمن حقوق الأجيال المستقبلية من الموارد الطبيعية.

إشكالية الدراسة.

تأسيسًا على ذلك، تحاول هذه الدراسة عرض الخلاصات النظرية، وإحصاءات لتجارب تنموية دولية لواقع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، كمرحلة متقدمة لعلاج ظاهرة التدهور البيئي، وتقديم حلول لإكراهات البطالة عبر الوظائف الخضراء من خلال الإجابة على الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة، والتي تتمحور في كيفية مساهمة الاقتصاد الأخضر في توفير ، وخلق مناصب شغل عن طريق العمالة الخضراء، والاضافات الإيجابية لكلا القطاعين عبر سياسات فعالة تروم الحفاظ على البيئة، والتقليل من حدة الاحتباس الحراري والحد من الفقر، وتحقيق الرفاه وفق مقاربة الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

المحور الأول:

التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والتحول المتسارع

أولاً: الصفقة الخضراء، الانتقال من الاقتصاد البُنّي إلى الاقتصاد الأخضر

إن حدَّة الأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم، والاحتباس الحراري والارتفاع في أسعار الطاقة، جعل تفاعل هذه العناصر أكثر خطورة على مستقبل الاقتصاد العالمي، ما دفع بالبعض إلى التفكير في صفقة خضراء جديدة، (**josé Luis, 2010**) مستوحاة من صفقة الرئيس روزفلت. حيث أطلقت الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، ما سمي بالثورة الخضراء، (**Fabrina Furtado, junio 2012**) صاحبت التغيرات التكنولوجية التي أدخلت على القطاع الزراعي، كاستعمال المبيدات والأسمدة، والرَّشُ الجوي للآفات في المزارع، واختراع آلات مرتفعة التكلفة ومعقدة حلَّت محل المزارعين البسطاء. لقد زادت

هذه الثورة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان والعالم على المدى المتوسط، لكن آثار مخرجاتها كانت ضَارَّة على صحة الإنسان، وخصوبة التربة والنظم الإيكولوجية، فتلوثت البيئة والزراعة على حدٍّ سواء. التاريخ يعيد نفسه، وتتجدد الدعوة اليوم للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، تشابهًا مع الدعوة للثورة الخضراء التي عاشها العالم بُعَيْدَ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن التطور الصناعي الهائل الذي عرفه العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت له آثار سلبية على المحيط والبيئة، رسخت لدى الانسان قناعة أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الأثار السلبية خطير على حياة البشر المستقبلية. فكثر الحديث عن ضرورة التحول كمجموعة دولية نحو مقاربة تخضير الاقتصاد. فالاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يروم التمكين للنمو الاقتصادي بالصداقة مع البيئة عبر حَدٍّ أدنى في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية بغية تقليل الانبعاثات السامة والحفاظ على البيئة.

بعد الأزمة المالية التي ألمَّتْ بالعالم عام 2008 وتداعياتها الكبرى على المسرح العالمي، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "صفقة عالمية خضراء جديدة"، **(UNEP, September 2009)** قصد إنعاش الاقتصاد ومواجهة التدهور البيئي والفقر. هذه الصفقة، اقترحت ثورة في الطاقات المتجددة، بغية خلق الآلاف من الوظائف الخضراء. ورأت أن قمة مجموعة العشرين في "بيتسبرغ" فرصة للحكومات المشاركة، لتجديد التزامها باتفاق عالمي أخضر جديد وإبرام صفقة بشأن تغير المناخ في "كوبنهاغن".

لقد تميز النقاش الدولي حول تنمية اقتصاد صديق للبيئة بسلسلة من المفاهيم لها صلة بالنمو والتنمية الخضراء. ووفقًا لسياسات التنمية، فإن آثار التدهور البيئي، والاعتماد العالي على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي والتربة، هي مخاطر على التنمية الاقتصادية وعلى الانسان ذاته. واعْتُبِرَ نشر اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 تقرير "مستقبلنا المشترك" "Our Common Future" **(Diana, 2015, pp. 9233-9234)** الذي استند إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة لعام 1972، نقطة بداية لنهج عالمي مشترك للتنمية والحفاظ على البيئة. وأشار مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992 إلى ضرورة بناء توافق في الآراء بشأن الحماية للاقتصاد والانسان والبيئة، وطرح تساؤلات حول النظم الجديدة لقياس مفهوم التنمية المستدامة. مؤتمر ريو دي جانيرو عام 2012، وضع معايير جديدة للتغلب على تحديات التدهور البيئي والفقر. كما سلَّط المؤتمر الأضواء على الاقتصاد الأخضر وبحث دوره في نمو الوظائف، والتغلب على الأزمة الاقتصادية، والمساهمة في التنمية المستدامة، التي اقترح لها كل من "Bolis" و"Morioka" و"Sznelwar" نهجًا يعتمد ثلاثة أبعاد، تلبية الاحتياجات البشرية من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية، الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، ومنظور صنع القرار من وجهة نظر تقييمية "Axiological". كما أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP, September 2009, p. 01)** بناءً على تقرير من خبرائه موسوم "إعادة التفكير في الانتعاش الاقتصادي: صفقة عالمية خضراء جديدة"، على ضرورة استثمار جزء كبير من حزم التحفيز الاقتصادي المقدرة بـ 3.1 تريليون دولار أمريكي، في المجالات التالية:

1- الفعالية الطاقية في المباني القديمة والجديدة،

2- تكنولوجيا الطاقات المتجددة،

3- تكنولوجيا النقل المستدام، مثل المركبات الهجينة، وأنظمة النقل السريع بالسكك الحديدية والحافلات،

4- الاستثمار في إيكولوجيا البنية التحتية، مثل المياه العذبة والغابات والتربة والصخور المرجانية،

5- الزراعة المستدامة، والإنتاج العضوي.

إن بلدان مجموعة العشرين تنتج 90 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و80 % من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، وتسيطر على جزء كبير من دعم الوقود الأحفوري السنوي الذي يتراوح بين 150 و250 مليار دولار أمريكي. ما يفرض عليها ضمان استثمارات تُخفِّفُ من آثار تغير المناخ، ومعالجة ندرة الموارد الطبيعية، وخلق فرص عمل لائقة. ما دفع ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعوة زعماء مجموعة العشرين، للمشاركة في صفقة عالمية خضراء جديدة من خلال استثمار 1 % على الأقل، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز القطاعات الاقتصادية الخضراء. كما أشارت هذه الصفقة، إلى ضرورة تقديم المزيد من الدعم للاستثمارات الخضراء في البلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين، لتحقيق التحول الأخضر في الاقتصاد العالمي.

إذاً، إنها دعوة صريحة للانتقال من الاقتصاد البُنِّي إلى الاقتصاد الأخضر. فهو اقتصاد يقوم على الاستخدام غير المستدام للسلع البيئية ومصادر الطاقة، ومخرجات ذلك من المخاطر على المناخ. بينما الاقتصاد الأخضر، ينتج السلع والخدمات التي تَحدُّ أو تُقَلِّلُ من الأضرار البيئية على المياه والهواء والتربة، ومجال النفايات والضوضاء، وتقديمها خدمات أنظف، تحافظ على الأنظمة البيئية. إنه حسب "Bezdek"، **(ATLAMA, 2011, p. 15)**التصميم الذكي للطاقة.

ثانيًا: التنمية المستدامة، تصالح مع البيئة أم تصحيح للمسارات

تم ذكر التنمية البيئية (Mirela Ionela Aceleanu, 2015, p. 2624) في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتنمية، الذي عقد بستوكهولم عام 1972. كما فسَّرَ تقرير نادي روما أنه لا يمكن فصل إشكالية النمو الاقتصادي عن ظاهرة التلوث البيئي، ونضوب الموارد أو الانفجار السكاني. وأُطْلِق هذا المفهوم لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980. (**The Theory of Green Development, p. 12**) وفي تقريرها الموسوم "مستقبلنا المشترك للجنة العالمية للتنمية المستدامة" عام 1987 عَرَّفتْها، على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وَنُشِر تقرير بروندتلاند (الذي سمي باسم رئيس وزراء النرويج) للجنة العالمية للبيئة عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي أكَّدَ على ضرورة تصالح الاقتصاد مع البيئة. (Mirela Ionela Aceleanu, 2015, p. 2624) وأن التنمية المستدامة، تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، فكانت بمثابة استجابة للتحدِّيات البيئية الناتجة عن التطور الصناعي ومخرجاته. الاحساس بالخطر من

قبل الجميع، دفع الحكومات الاسراع في الاتفاق على مضمون هذا المفهوم، ومراجعة مسارات التنمية التقليدية.

في ديسمبر 2009، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة **(UNCTAD, 2011, p. 02)** القرار 236/64 لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام 2012، المُتمثِل في الالتزام السياسي لتجسيد التنمية المستدامة، ومعالجة التحدِّيات الناشئة. وعُبِّرَ عن التنمية المستدامة لأول مرة **(Kony, 2016, p. 28817)** على أنها حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة عبر استراتيجية الحماية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP" والاتحاد الدولي لحماية الطبيعية عام 1980. وعرَّفَتْ المؤسسة التركية للبيئة التنمية المستدامة، **(Kony, 2016, p. 28816)** بالتنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، واستهلاك الموارد الطبيعية عبر إقامة توازن بين البيئة والاقتصاد. وتكتسي سياسة التشغيل فيها أهمية قصوى، لخلقها وظائف خضراء تدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

يرى الباحثان بابونيا "Babonea" وجويا "Joia" **(Diana, 2015, p. 9232)** أن التنمية المستدامة، تستدعي تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية لإحداث آثار اقتصادية إيجابية. أما "Bertinelli" و"Strobl"و"Zou"، اعتبروا أن النموذج الحالي للتطور الاقتصادي، يعتمد على التلوث وتأثيراته على جودة الهواء، وبالتالي رفاهية الأجيال القادمة. **(Diana, 2015, p. 9232)** ما يستدعي ضرورة الاستثمار في التقنيات الخضراء الصديقة للبيئة، التي تعزز التنمية المستدامة. ويعتبر "Murga-Meneyo"، أن الجامعات هي مراكز انطلاق، لإنجاح الاقتصاد المستدام عبر التدريب وتعزيز المهارات ذات الصلة. ليس فقط للخريجين، بل لكل المتعاملين مهما اختلف دورهم من منتجين أو مستهلكين. ويستخلص كل من "Horbach" و"Rennings" بعد تحليلهما الاقتصادي القياسي لتأثير الابتكار البيئي على ديناميكيات التوظيف في مختلف مجالات التكنولوجيا، أن الشركات المبتكرة، تتمتع بديناميكية أكبر، وأن لجوؤها إلى ادخال التقنيات النظيفة يرفع لديها مناصب التوظيف. فالتقنيات المبتكرة، تولد وفورات في التكاليف تُحَسِّنُ القدرة التنافسية، آثارها إيجابية على الطلب والعمالة. فمقاربة التنمية المستدامة، هي تصالح للإنسان مع الطبيعة، التي أبدت غضبها عبر الكوارث الطبيعية، والاحتباس الحراري.

ثالثًا: النمو الأخضر، وتجاوز مقاربة الاستدامة

تعود جذور "مفهوم النمو الأخضر""Green Growth" **(Kanianska, 2017, p. 21)** إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ إثر المؤتمر الوزاري الخامس للبيئة والتنمية "MCED" المنعقد شهر مارس 2005 بسيول، حيث وافقت 52 حكومة وأرباب الأعمال من آسيا والمحيط الهادئ على تجاوز خطاب التنمية المستدامة، ومواصلة مسار "النمو الأخضر". واعتمادهم إعلانًا وزاريًا "مبادرة سيول لشبكة النمو الأخضر"، وخطة إقليمية للتنمية المستدامة، ضمن رؤية أوسع يشملها النمو الأخضر في المبادرة الإقليمية لـ "UNESCAP". واعتبارها استراتيجية أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة البند 2 و7

الذي يتعلق بالحَدِّ من الفقر والاستدامة البيئية. نفس المبادئ، تم اعتمادها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"**OECD**: The Organization for Economic Co-operation and Development ".

في جوان 2009، وَقَّعَ وزراء 34 دولة على بيان النمو الأخضر، معلنين ضرورة تنسيق الجهود لتجسيد استراتيجيات النمو الأخضر، كإجابة لمواجهة الأزمات. ومنحوا تفويضًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوضع استراتيجية للنمو الأخضر، تجمع بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية، لصنع المسارات الإنمائية ضمن إطار شامل. وجاء في تقريرها "نحو النمو الأخضر"، سبل تجسيد الدول للنمو ومكافحة تغير المناخ، والاستخدام غير الفعال للموارد. وشملت الاستراتيجية عدَّة تقارير، (**Towards Green Growth–Monitoring Progress**) كما أنها أعادت النظر في النموذج الاقتصادي، وقدَّمت إطارًا لصانعي السياسات العامة في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، قصد التنفيذ مستقبلاً.

أما مِنَصَّةُ المعرفة للنمو الأخضر،(**UNEP, Green Economy Initiative**) فرأت أنه يروم تعزيز النمو والتنمية، ويضمن استمرار الأصول الطبيعية والخدمات البيئية التي يعتمد عليها الرفاه. كما يركز على التآزر بين الدعائم البيئية والاقتصادية، لخدمة التنمية المستدامة. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ترى أن النمو والاخضرار، يسيران جنباً إلى جنب عبر تعزيز النمو والتنمية ويضمن استمرار الأصول الطبيعية التي تُوَفِّرُ الموارد والخدمات البيئية، التي تعتمد عليها رفاهية الإنسان. (**Hussin Abdullah, 2017, p. 254**) أما التأثيرات المحتملة لتجسيد النمو الأخضر، يمكن اجمالها في: (**Patricia Crifo, 2010, p. 18**)

أ- **تأثير سلبي**، يتمثل في التكلفة الاجمالية للتنظيم البيئي على المجتمع في المدى القصير. كالتغير في الأسعار أو التوقعات الخاطئة في الخيارات التقنية، الاستثمارات الإضافية والزيادة في الأسعار.

ب- **تأثير إيجابي**، التأثيرات الإيجابية لحماية البيئة على قطاع التوظيف، ترشيد استهلاك الطاقة وجميع الموارد الطبيعية، والآثار غير المباشرة للسياسات البيئية، على الصحة العامة والمنتجات الغذائية.

ت- **تأثير إيجابي آخر**، حماية البيئة، محرك للنمو، ويُشجِّعُ الصادرات الخضراء.

رابعًا: الاقتصاد الأخضر، معضلة المفهوم والاختلاف في التعريف

أ-الاقتصاد الأخضر، الغموض في المفهوم وتحديث أنماط التنمية: لقد وظَّف كل من " Pearce, "Markandya y Barbier (Herrán, 2012, p. 01) مفهوم الاقتصاد الأخضر عام 1989 في كتاب "مخطط الاقتصاد الأخضر"، وأدرجوا فيه بعض السياسات الضرورية لتجسيد التنمية المستدامة. في مارس 2009، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً سياسيًا سمي "الاتفاق الأخضر العالمي الجديد"، دون اعتباره بديلاً عن التنمية المستدامة بل امتدادًا لها، وأنه أداة تسهل الخروج من الأزمات المالية، البيئية، الغذائية، المناخ، الطاقة.

ظهر مفهوم الاقتصاد الاخضر (**Introduction to the Green Economy Approach, p. 10**) إثر النقاشات التي دارت حول جدلية العلاقة بين البيئة والتنمية، وبروز مصطلح التنمية المستدامة. كما

ظهرت العديد من الكتابات قبل قمة الأرض، على غرار كتاب"Michael Jacobs"، **(Jusmet, 2012, p. 07)** الموسوم "الاقتصاد الأخضر" اعتبره فيه بمثابة الاقتصاد الاجتماعي-البيئي"Economía socio-ecológica". كما ورد هذا المصطلح **(Kanianska, 2017, pp. 12, 25)** في عنوان تقرير حكومي للمملكة المتحدة الذي أعدته مجموعة من خبراء الاقتصاد البيئي، الموسوم "بمخطط الاقتصاد الأخضر" " Blueprint for a Green Economy". هدفه الرئيس، تقديم النصائح للحكومة البريطانية والتوافق في تعريف التنمية المستدامة، وآثارها في قياس التقدم الاقتصادي وتقييم المشاريع والسياسات.

إلا أن الاقتصاد الأخضر كمفهوم "Concept"، اكتسب اهتمامًا دوليًا في العقود الأخيرة من قبل الأكاديميين والاقتصاديين، خاصةً في مجالات الاقتصاد البيئي. واحتل مكانة في المفاوضات الدولية. ومع الأزمة المالية **(Introduction to the Green Economy Approach, p. 10)** عام 2008 تم احياء هذا المفهوم في حقل الحديث عن التنمية الدولية، واحتدم الصراع بين الحكومات والمنظمات الدولية حول ضرورة إنعاش الاقتصاد، وفق مقاربات التنمية المستدامة. وأطلقت العديد من الحكومات برامج للتحفيز الأخضر، للاستثمار في تكنولوجيا الطاقات الخضراء.

ظهرت عدَّة مبادرات **(GGBP, 2014, p. 03)** على غرار "مبادرة النمو الأخضر والممارسات الفضلى"**GGBP**: Green Growth Best Practice"، شارك فيها 75 باحث من كل دول العالم، هدفهم تصميم برامج للنمو الأخضر، اعتماداً على ايجابيات تجارب دولية. يُنَفِّذُ مجموعة من الأنشطة، لرفع مستوى الوعي، ودعوة الدول تطبيق النتائج المتوصل إليها، ضمن برامجها الوطنية والإقليمية، وتقديمها عبر حلقات دراسية بناء على طلب من المؤسسات الحكومية، وورشات عمل حول السياسات والتعليم من خلال الإنترنت، وبرامج للتعليم المتبادل.

لقد وفَّرَ مفهوم الاقتصاد الأخضر الإجابة للعديد من الأزمات التي يواجهها العالم، وقدَّمَ نموذج بديل لتحقيق النمو دون اهمال النظم البيئة، والتأسيس لمعالجة استباقية للعديد من الاكراهات. وتجاوز هذا المفهوم، حدود الاقتصاد البيئي إلى السياسة العامة والأعمال التجارية.

إن نماذج الحياة الغربية والنمو، كانتا موضع تساؤل من لدن العديد من الجهات الأكاديمية والمؤسساتية. فتقرير رابطة أكاديميات العلوم في آسيا"AASA"، (Klaus Jacob, 2015, p. 16) الذي يناصر مفهوم التنمية الخضراء، يرى آسيا موطنًا له أكثر من غيرها، لأسسها الثقافية وأنماط الحياة فيها. بينما ترى بعض المساهمات النقدية للنمو، أن خطاب الاقتصاد الأخضر هو تحديث لاقتصاد موجه نحو النمو، تتبناه جهات معينة. مع دعوة الدول الصناعية الابتعاد عن النمو، كهدف رئيسي لبرامجها السياسية.

يُوظَّفُ مفهوم الاقتصاد الأخضر (Klaus Jacob, 2015, p. 18) ليعني الاقتصاد الذي تستخدم فيه الموارد الطبيعية بشكل فعال، بغية رفع الانتاجية، وزيادة الثروة، وتحسين الوظائف والاندماج الاجتماعي، مع أدنى حَدٍّ في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. وتؤكد جميع المناهج والمقاربات، على إمكانيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتطوير الصناعات البيئية دون التشكيك في التوافق بين التنمية

والاستدامة. وقد حدَّد "Jackson" أسس الاقتصاد الأخضر في ثلاثة مفاهيم أساسية: **(Tim Jackson, 2016, p. 11)**

أ- **الازدهار والرفاهية**: يروم تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للإنسان.

ب- **الحدود البيو-فيزيائية**: أي الحدود البيئية للحركية الاقتصادية. رفاهية الانسان لا تنفصل عن رفاهية الأنواع الأخرى التي تتقاسم العيش معه.

ث- **العدالة الاجتماعية**: الازدهار الذي لا يخدم إلاَّ القِلَّة، ولا يخفف معاناة الفقراء، وينعدم فيه التطابق بين الجهد والمكافأة، يؤثر على المجتمع، ويرسخ فيه الفوضى واللاستقرار. فجاء الاقتصاد الأخضر، ليعالج هذا الاختلال عبر الرفاه المشترك، والاستدامة البيئية. وغدا مفهومًا للاقتصاد السليم بيئياً، دون أن يكون بديلاً للتنمية المستدامة. وتنشد كل هذه المقاربات أهداف بيئية تروم الاستدامة.

في الأخير، يتفق أغلب الباحثين على أن مفهوم الاقتصاد الأخضر، **(Ocampo, p. 05)** ينبغي النظر إليه في سياق مفهوم التنمية المستدامة، ووضعه بشكل متكامل في الإطار الشمولي، الذي رسمه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

ب-الاقتصاد الأخضر والاختلاف في التعريف.

بعد الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتقارير العديدة، اتضح غياب تعريف موحد اتفق عليه الجميع. لكن المصطلح يضم داخله أبعاداً اقتصادية للاستدامة، **(Ocampo, p. 04)** ويتسق مع مفهومها الأوسع الذي يضم ركائز التنمية الثلاثة "الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، والتوزيع العادل للثروة بين الأجيال. وقد انحصر تعريف الاقتصاد الأخضر في بعدين رئيسين: **(Patricia Crifo, 2010, p. 11)**

أ-البعد التنظيمي: أي تعريفه من خلال قائمة الأنشطة التي يغطيها ودرجة توافقها مع اللوائح البيئية. هذا البعد، ينبه بالمخاطر التي من المحتمل أن تشكلها هذه القيود التنظيمية على العمالة، والنمو الاقتصادي.

ب-البعد الاقتصادي: يجمع لتعريفه كل أنشطة الشركات المنتجة للسلع والخدمات التي تحترم البيئة. عكس البعد السابق الذي يركز على الربح وفرص الاستثمار، وقدرة الأنشطة الاقتصادية الجديدة على تحريك النمو. هذا البعد المزدوج، سَبَّبَ غموضًا في المفهوم والتعريف. لكن يجدر بنا ذكر التعاريف التالية:

***تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (First Asia-Pacific Regional Meeting on the 10YFP 7-8, 2013, p. 02)** الاقتصاد الأخضر، هو إنتاج السلع والخدمات وفق مقياس الأضرار البيئية التي يمكن أن تلحق بالمياه والهواء والتربة. إلى جانب اكراهات الضوضاء والنفايات وآثارها على النظم البيئية، واستعمال تكنولوجيات وخدمات أنظف، تُقَلِّلُ من مخاطر التلوث، والاستخدام المفرط للموارد.

الأمم المتحدة، (Diana, 2015, p. 9234) ترى أنه يحسن الرفاهية والعدالة الاجتماعية، ويحد من المخاطر والندرات البيئية. أما الوكالة الأوروبية للبيئة، ترى تميزه بثلاثة أهداف، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وضمان مرونة النظام البيئي، وزيادة العدالة الاجتماعية.

الاقتصاد الأخضر، (Campos, 2011, p. 01) هو مجموعة من نماذج الإنتاج الشاملة، التي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية والاجتماعية. ينتج عنه نسبًا منخفضة من انبعاثات الكربون، ويستخدم الموارد بكفاءة وعقلانية دون اهمال الجوانب الاجتماعية. ويؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعريفه للاقتصاد الأخضر (Klaus Jacob, 2015, p. 15) على ضرورة مراعاة جميع التفاعلات بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والحفاظ على النظم البيئية التي تعمل كشرط لضمان التنمية الاقتصادية والعمالة.

إن عدم التوصل لتعريف موحد **(josé Luis, 2010, pág. 36)** للنشاطات التي لها علاقة بالبيئة، على الرغم من وجود دراسات مختلفة حاولت تحديد هذه الأنشطة الغير المتجانسة، أعاق التوصل إلى الاجماع في التعريف. هذا الغياب للتعريف الجامع المانع للاقتصاد الأخضر والمقبول دوليًا، دفع **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** "PNUMA" **(Chraibi, 2017, p. 60)** إلى اعتماد مفهوم أكثر اتساعًا ومرونة، ليشمل مختلف المقاربات، فهو ذلك "الاقتصاد الذي يدفع إلى ارتفاع الدخل والعمالة، عن طريق الاستثمار العام والخاص، بغية تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية. كما يعمل على تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث، ويمنع فقدان التنوع البيولوجي ويعزز خدمات النظام البيئي، مع الحدِّ من المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية".

على الرغم من انعدام الاتفاق على تعريف موحد للاقتصاد الأخضر، إلا أنه يمكننا تعريفه بأنه ذلك الاقتصاد الذي يهدف إلى الحد من المخاطر والندرة البيئية، كما يروم تعزيز استخدام الموارد والطاقة مع تقليل لنسبة التلوث بهدف عدم الإضرار بالبيئة وتجسيد التنمية المستدامة.

خامسًا: الاقتصاد الأخضر، وهاجس التنمية الصديقة للبيئة.

إن الاستثمار في التنمية المستدامة سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج وخلق مباشر للوظائف الخضراء. المزيد من هذه الوظائف، يعني بيئة نظيفة مستوى رفاه أفضل، ونمو اقتصادي أخضر. أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2011، **(Bekaye, 2011, p. 15)** أنه بالإمكان الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، إذا تم تخصيص 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي، قصد تخضير الاقتصاد الذي سيؤدي مع عام 2050 إلى النتائج التالية: **(Campos, 2011, p. 03)**

أ- أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يُحسِّنُ من الأداء،

ب- سيوفر فرص عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل أكثر مما كان في القطاعات التقليدية،

ت- تحسين احتياطيات الموارد المتجددة، والحد من المخاطر البيئية والوصول إلى حجج علمية لمزايا تخضير قطاعات المياه والزراعة والبناء والصيد والغابات والسياحة والنقل والنفايات والتصنيع.

تسعى منظمة العمل الدولية وشركاؤها (Jones, May 25, 2011) إلى تشجيع الاقتصادات والمؤسسات ذات الأثر البيئي المنخفض، الذي يروم تجديد الموارد الطبيعية. وأطلقت برنامج "الوظائف الخضراء"، بهدف تعميم القضايا البيئية في مشاريع منظمة العمل الدولية المختلفة. هذا البرنامج، شراكة تأسَّست في عام 2007 بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، وانضمت إليهم عام 2008 المنظمة الدولية لأرباب العمل. هدفه تشجيع خلق فرص العمل اللائقة، لمواجهة التحديات البيئية واكراهاتها. ومن مخرجات هذا التنسيق، صدور العديد من التقارير، مثل التقرير الصادر عام 2008 "الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق في عالم مستدام ومنخفض الكربون"، أو تقرير برنامج "الوظائف الخضراء في الاقتصاد الأخضر عام 2010، والتأسيس لخلفية أهمية العمل اللائق ضمن الاقتصاد الأخضر. أو تقريرها العالمي الثاني عام 2012، حول الوظائف الخضراء.

في خطة عمل دولية أبدت الشركات العالمية الرائدة، (Restorick, 2014) على غرار "Sainsbury's" و"Bosch" و"Siemens"، رغبتهم في التركيز على الوظائف والمهارات الخضراء التي سيتم دمجها بشكل متزايد في جميع أنحاء السوق، لأن الاستدامة ستكون جزءًا رئيسيًا في الوظائف المستقبلية. ويعتقد أكبر مُوَرِّد للمعدات المنزلية في المملكة المتحدة، أنه في المستقبل القريب، لن يقوم المهندسون المحليون بإصلاح الأجهزة المكسورة، بل سيختبرون المنازل ويعلمون أصحابها بكمية الطاقة التي ستستهلكها أجهزتهم، وكفاءة استخدامها. فشركة كوكاكولا التي واجهت زيادات حادة في ميزانيتها العمومية بسبب الجفاف، اعترفت بأن تغير المناخ يمثل قوة مدمرة للاقتصاد، وقبلت بإدخال تعديلات على طرق عمل وحداتها الانتاجية.

إن هاجس تغير المناخ، غدا في العديد من البلدان الصناعية على رأس جداول أعمالها السياسية. (Employment effects of green energy policies, 2019, p. 03) حيث التزمت دول الاتحاد الأوروبي بأهداف "20-20-20"، التي تروم تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20٪ عن مستوى عام 1990، وزيادة 20٪ في حصة استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة بنسبة 20٪ بحلول عام 2020. كما تضمن مشروعها للتحول في الطاقة، استبدال محطات الطاقة التقليدية والنووية، بمصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

اعترفت استراتيجية لشبونة عام 2000، بأهمية الأهداف البيئية لجعل الاتحاد الأوروبي أكثر الاقتصادات ديناميكية وتنافسية في العالم. (Diana, 2015, p. 9237) عبر الأهداف الأساسية ضمن استراتيجية أوروبا 2020، وسياسة التحول نحو الاقتصاد المستدام، عبر أهداف ثلاثة، تعزيز مصادر الطاقة المتجددة، والتوظيف العقلاني للطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

لقد شهد قطاع السلع والخدمات البيئية"EGSS"، (Sulich A, 2019) نموًا أسرع في التوظيف والقيمة المضافة من إجمالي اقتصاد الاتحاد الأوروبي. وارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 1.5٪ عام 2003 إلى 2.1٪ عام 2015، في حين نمت مساهمة القطاع في التوظيف من 1.3٪ عام 2003، إلى 1.7٪ عام 2015. كما أن الدافع الرئيسي لاتجاهات التوظيف في هذا القطاع، ترجع للأهمية

المتزايدة للأنشطة التي تدير موارد الطاقة، ولا سيما إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، وتضاعف عمال قطاع الطاقة الشمسية، مقارنة مع قطاع الفحم مثلاً.

استمر على مستوى الاتحاد الأوروبي، **(Mirela Ionela Aceleanu, 2015, p. 2628)** خلق الوظائف الخضراء. ففي عام 2010، شكلت العمالة في الصناعات الخضراء 1.5 ٪ من إجمالي العمالة الأوروبية، ما يعني حوالي 3 ملايين وظيفة. وفقاً لدراسات أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الإحصاء للاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن الاستثمار في الأنشطة الخضراء، يلعب دوراً كبيرًا في خلق فرص العمل.

تحتل ألمانيا المرتبة الأولى اعتماداً على المراجعات الدولية للإنجازات في خلق الوظائف الخضراء، وتعتبر شركة رائدة في تطوير هكذا استراتيجيات. **(Zornitsa Stoyanova, 2016, p. 1072)** ويُعَدُّ قانون مصادر الطاقة المتجددة أهم أداة تشريعية في تحول منحى الطاقة. **(Employment effects of green energy policies, 2019, p. 01)** حيث يضمن للعاملين في مصادر الكهرباء المتجددة، الحق في الاتصال بشبكات الكهرباء العامة، ويوفر لهم مستوى ثابت من التعويض لكل وحدة كهرباء يتم توفيرها على مدى 20 عامًا في البلاد. ويتم تحويل إيرادات هذه الرسوم الإضافية إلى مشغلي هذه المرافق، وبالتالي دعم استثماراتهم في البنية التحتية للطاقة المتجددة. ما أدى إلى استثمارات ضخمة في الألواح الشمسية، ومحطات طاقة الرياح، ومحطات الطاقة للكتلة الحيوية. فارتفعت حصة الكهرباء المتجددة في ألمانيا من 6.6٪ عام 2000، إلى 23.4٪ عام 2013. ويتمثل هدف الحكومة الألمانية على المدى الطويل في توليد 60٪ من إجمالي استخدام الطاقة، من المصادر المتجددة بحلول عام 2050. كما سلَّطت الحكومة الألمانية والجمعيات البيئية، الضوء على الآثار الإيجابية لخلق الوظائف الخضراء ضمن الطاقات المتجددة، واحداث تحويل في سوق الطاقة. وأثبتت دراسات حديثة، الآثار الإيجابية لهذا التوجه على العمالة، **(Employment effects of green energy policies, 2019, p. 06)** وخَلُصَتْ إحداها إلى إمكانية ظهور أكثر من 530.000 وظيفة نتيجة هذا التحول.

إن قانون الوظائف الخضراء في الولايات المتحدة لعام 2007 "HR 2847"، **(Jones, May 25, 2011)** الذي قدمته المندوبتان هيلدا سوليس "كاليفورنيا" وجون تيرني، بميزانية قدرت بـ 125. مليون دولار لتمويل إنشاء برامج تدريب على المستوى الولائي والوطني. تديره وزارة العمل الأمريكية، للمساعدة في معالجة النقص في الوظائف التي تضعف النمو في الصناعات الخضراء، مثل المباني والمنشآت ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة الكهربائية المتجددة، والمركبات الموفرة للطاقة. وفي مارس 2009، عَيَّن الرئيس الأمريكي باراك أوباما فان جونز"Van Jones" مستشارًا خاصًا للوظائف الخضراء، والمشاريع والابتكار في مجلس البيت الأبيض لجودة البيئة "CEQ". أما الحكومة الأسكتلندية وتجسيدًا لهدفها المتمثل في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، رسمت استراتيجيةً للحصول على ما يعادل 100٪ من استهلاكها للكهرباء من مصادر متجددة ضمن الطاقة الخضراء مع حلول عام 2020.

لقد أحرزت غالبية هذه البلدان تقدمًا ملموسًا في ربط سياسات العمالة بالسياسات البيئية، بغية خلق وظائف خضراء لاقتناعها بإمكانات الاقتصاد الأخضر كمصدر للتقليل من البطالة، وعزَّزت من دورات التدريب المهني في مجال البيئة. وتعتبر ألمانيا، **(Bekaye, 2011, p. 07)** فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية والصين من الدول الرائدة في إنعاش الاقتصاد الأخضر. أما في افريقيا، فقد أدرك قادتها أن الاقتصاد الأخضر يمثل استجابة محتملة للتنمية المستدامة، تبعًا للبيانات والتقارير الصادرة عنهم. وهناك تجارب في دول مختلفة لتطوير الطاقات المتجددة، تروم انجاح هذا المسار الجديد.

المحور الثاني:
البيئة والعمالة، مراجعات تاريخية ونظرية

أولاً: العمالة الخضراء، إطار مفاهيمي واستجلاء لوعي جديد

إن التحدي المفاهيمي الرئيسي **(Klaus Jacob, 2015, p. 28)** يتمحور حول آثار الوظائف الخضراء على العمالة، أي التمييز بينها وبين الوظائف الأخرى، التي تساهم في تحسين الأداء البيئي. إلاَّ أن الاشكال يكمن في غياب إحصاءات رسمية تسمح بإجراء مقارنات بين القطاعات أو البلدان. ويشمل مصطلح العمالة الخضراء، مجموعة من المعاني، بدءًا من منع الأنشطة الضَّارة بيئيًا وتحديثها إلى أخرى، للتخفيف من آثار النشاط الاقتصادي. وللوظائف ياقات بعدَّة ألوان يرتديها أصحابها منها، (المجدلاني، 2010، صفحة 05) الياقات البيضاء"White Collar"، والياقات الزرقاء، والياقات الوردية والياقات الخضراء.

الياقات الخضراء "Green Collar"، **(Yeyanran Gea, 2016, p. 259)** هو زي أخضر أنشأته الشركات والمنظمات، يرتديه أصحاب الوظائف التي تهدف تحسين الجودة البيئية. وهي أيضًا، وظائف لذوي الياقات الزرقاء في الأعمال الخضراء، **(ATLAMA, 2011, p. 06)** أي وظائف العمل اليدوية في شركات منتجاتها تروم حماية البيئة. ويعتمد المكتب الأمريكي للإحصاء"BLS"**(BLS, 2013)** في قياس الوظائف الخضراء على مقاربتين:

1- **مقاربة المخرجات** "the Output Approach": تُحدِّدُ عبرها المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات الخضراء، وتُحسَبُ الوظائف المرتبطة بها. تهتم بالوظائف المتعلقة بإنتاج مجموعة من السلع، دون الاهتمام بالتأثير البيئي لعملية الإنتاج. نهج المخرجات وحده، لا يغطي بعض الأنشطة والوظائف المرتبطة بها، التي تؤثر بشكل إيجابي على البيئة، على الرغم من أن المُنْتَجْ أو الخدمة، ليست في حَدِّ ذاتها خضراء.

2- **مقاربة المسار العملياتي** "the Process Approach": تُحدِّدُ المؤسسات التي تنتج سلعًا غير بيئية، لكن لها تأثيرات إيجابية على البيئة، وتحسب الوظائف المرتبطة بهذه المؤسسات، وتشمل كل القطاعات.

إن المكتب الأمريكي للإحصاء **(Klaus Jacob, 2015, p. 20)** يركز على زاوية المسار العملياتي، ويجعل الفرق شاسعًا بين وظائف الشركات التي تنتج السلع التي تحافظ على الموارد الطبيعية، والوظائف

التي تنطوي فيها واجبات العمال على جعل إنتاج مؤسساتهم أكثر ملاءمة للبيئة. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال"ITUC" والمنظمة الدولية لأرباب العمل، يستخدمون مفهوم الوظائف الخضراء في مجال أوسع، ليشمل عددًا كبيرًا من الأنشطة في مختلف القطاعات. فهم يحددونها في الأنشطة الزراعية والصناعية والبحث والإدارة والخدمات، التي تساهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئية وجودتها.

على النقيض من هذه النظرة القطاعية للوظائف الخضراء، هناك سلسلة من الدراسات قيَّمتْ تأثير التحول الهيكلي للاقتصاد الأخضر على الاقتصاد الوطني، وايجاده لفرص العمل. في مساهمة لمؤسسة "Fankhaeser et al" **(Klaus Jacob, 2015, p. 21)** عام 2008 حول تأثيرات التوظيف على السياسة المناخية، مَيَّزَت بين الآثار الوظيفية على المدى القصير والمتوسط والطويل التي يمكن توقعها دون اللجوء إلى التغيير الهيكلي طويل المدى، وصناعة اقتصاد بيئي محايد.

يرتكز مفهوم "الوظائف الخضراء"، **(المجدلاني، 2010، صفحة 05)** على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية، لتكون أكثر تناسقًا مع البيئة والتنمية الاجتماعية. وتَعْتَبِر منظمة العمل الدولية الوظائف الخضراء، **(Diana, 2015, p. 9234)** جميع الوظائف التي تساهم في ضمان الاستدامة البيئية والمحافظة عليها، وتهدف إلى الحد من استهلاك الطاقة، ومن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث وحماية النظم البيئية. ويُصَنِّفُ مكتب الإحصاء للاتحاد الأوروبي "Eurostat" أي نشاط على أنه ايكولوجي، **(Diana, 2015, p. 9234)** إذا استغرق 50٪ فما فوق من الوقت في انتاج أي سلعةٍ أو خدمة. ويعتقد المعهد الدولي لدراسات العمل أن الوظائف الخضراء، هي تلك الوظائف التي يتم الحفاظ عليها أو إنشاؤها في العملية الانتقالية نحو الاقتصاد الأخضر. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2008 رأى أن العمالة الخضراء ستؤثر على الاقتصاد من الزوايا التالية، **(josé Luis, 2010, pág. 37)** خلق وظائف إضافية، كتصنيع أجهزة مكافحة التلوث، استبدال بعض الوظائف، مع اختفاء وظائف أخرى، وصياغة الوظائف الجديدة وفقَ معايير الكفاءة البيئية.

على المستوى العالمي، **(Institute, 2015, p. 06)** سمح مكتب الإحصاء للاتحاد الأوروبي بإدماج نظام "دعم النظم البيئية"EGSS" في نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصاد المتكامل، والذي تم تنقيحه وأصبح معيارًا إحصائيًا دوليًا، اعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 2012. كما تم اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعريف الإحصائي للعمالة في قطاع البيئة في المؤتمر الدولي 19 لإحصاء العمل نوفمبر 2013، لمساعدة البلدان على تطوير المعايير والأساليب الإحصائية للوظائف الخضراء.

لقد كان للحظر النفطي في سبعينيات القرن الماضي دور كبير في ادخال العديد من المراجعات، واسقاط العديد من المسلمات. وأدركت الدول المتقدمة أن ازدهارها المادي القائم على الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية هدَّده نقص الطاقة الناتج عن الصدمات النفطية عامي 1973 و1979. هذه المحطات،

بلورت وعي جديد لدى العديد من مراكز البحوث، قصد استجلاء العلاقة بين استهلاك الطاقة، والتوجه الجديد للتنمية الاقتصادية القائم على الطاقات المتجددة، والعمالة الخضراء.

منذ تسعينيات القرن الماضي **(Mirela Ionela Aceleanu, 2015, p. 2624)** تم فرض اتجاه جديد يؤكد على ضرورة التكامل بين سياسات العمالة والسياسات البيئية، وحظيت باهتمام كبير في ظل استراتيجيات الاستدامة. فبرزت دعاوى من مؤسسات عالمية، لضرورة ايجاد وظائف خضراء، في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008، وتعزيزها لحتمية تغيير نموذج الإنتاج والاستهلاك لإنجاح الاقتصاد المستدام، فعززت الأزمة رؤية الانتقال نحو الوظائف الخضراء.

لقد طلبت عدَّة وفود في اللجنة التحضيرية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مايو 2009، **(Ocampo, p. 03)** أن تتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج البيئة، ومؤتمر التجارة والتنمية بالأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، قصد إعداد دراسة تُقَدَّم للجنة التحضيرية الثانية، لتقييم المزايا والتحدِّيات والمخاطر المرتبطة بالانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

كما أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **(Lander, 2011, p. 04)** وثيقة ساهم فيها خبراء من جميع أنحاء العالم تحتوي على أكثر من 600 صفحة، تستكشف المشكلات البيئية مع اقتراحات موجهة لصناع القرار. تحديد هذه الوثيقة، لمفهوم الاقتصاد الأخضر، جعلها إطار نظري للعديد من المفاوضات وصنع السياسات في العديد من المحطَّات. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، سيدفع بالاقتصاد العالمي نحو النمو، ويرفع من فرص خلق العمالة، ويحد من الفقر، وانبعاثات الغازات الدفيئة، ويضمن التعافي للبيئة. الرغبة في تطوير هذا الحقل، أنتج العديد من الدراسات، جُلُّها خَلُصَتْ إلى أن تطوير الاقتصاد الأخضر لا يتأتى إلاَّ بمشاركة الحكومات عبر السياسات العامة طويلة المدى، وهو ما رَكَّزَت عليه أيضًا الأدبيات المتَخَصِّصة.

لقد فتحت العولمة والاختلافات القوية في اللوائح البيئية **(josé Luis, 2010, pág. 35)** المجال أمام الشركات الأكثر تلويثًا بالانتقال أو جزء من سلسلتها الانتاجية إلى دول أقل حزمًا في الإجراءات العقابية المتعلقة بالبيئة. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن تجربة الاقتصادات الغربية، أبانت إمكانية التآزر بين العمالة والبيئة، وغدا التعميم لسياسات العمالة الخضراء على النطاق العالمي أمر واجب، وتَعزَّزَ التكامل المفاهيمي بين التوظيف والبيئة ومراعاتهما للأبعاد الاجتماعية والحركية الاقتصادية.

هناك عدد كبير من الدراسات، **(Diana, 2015, p. 9232)** استندت في المقام الأول على المحاكاة الحاسوبية والنَمْذَجَة "Modeling"، لتحليل جداول المدخلات والمخرجات، لتقييم نمو الوظائف ضمن سياسات الاقتصاد الأخضر في دول عديدة من العالم، خاصةً في أوروبا وأمريكا، لكن القليل منها نُشِرَ في المجلات الأكاديمية والتقارير. ونظرًا لعدم التجانس في فرضيات هذه الدراسات، وغياب عملية مراجعة رسمية لمعظمها، يغدو صعبًا استخلاص استنتاجات نهائية يمكن تطبيقها على مجال واسع.

لقد أولت الإدارة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا للتوجه نحو الاقتصاد المستدام، **(josé Luis, 2010, pág. 36)** ووضعت العمالة الخضراء في صميم خططها لمعافاة اقتصادها. وتَضَمَّنت "خطة التحفيز" التي

وضعها الرئيس باراك أوباما العديد من المجالات، كتحسين كفاءة الطاقة في المباني، إعادة بناء الشبكة الكهربائية، تطوير الطاقات المتجددة. الحكومة الاسبانية سلكت نفس المسار، اعتمادًا على الإطار المرجعي العام "للاستراتيجية الإسبانية للتنمية المستدامة""EEDS" بالإضافة إلى قانون "استراتيجية الاقتصاد المستدام"، وحتمية تغيير النموذج الاقتصادي والتركيز على خلق الوظائف الخضراء.

تكشف الدراسات التجريبية، **(Employment effects of green energy policies, 2019, p. 01)** الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة التي لها علاقة بسياسات الطاقة الخضراء، وترى أنها معتدلة. وأن خلق الوظائف وتدميرها عبر القطاعات يلغي كل منهما الآخر، حيث أن التأثير الإجمالي للعمالة يكون محدودًا. فعلى مؤيدي سياسات الطاقة الخضراء أو معارضيها، عدم طرح خلق فرص العمل أو تدميرها كحجة في مناقشة سياسة الطاقة. ويجب على صناع السياسات في نهاية المطاف، تَقْيِّيم سياسات الطاقة الخضراء، وقدرتها على التقليل من التلوث والاحتباس الحراري، وتأمين الامدادات الثابتة من الطاقة، وبتكاليف معقولة.

ثانيًا: برنامج التعافي الأخضر، وتراجع المفاهيم

لقد تميزت العلاقات بين العمالة والبيئة بالصراع أثناء السنوات الأولى من ظهور الخطاب الأخضر. **(josé Luis, 2010, pág. 35)** ففي سبعينيات القرن الماضي وأوائل الثمانينيات، كان هناك ميل إلى التفكير من منظور سوق العمل، بأن الاستثمار في البيئة، والزيادة في استيعاب هذا القطاع للتكاليف، يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، وبالتالي استيعاب أقل للعمالة والتوظيف. لكن التطور التاريخي للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والمقاربات النظرية، جعل هذا المفهوم يتراجع.

إن البحث عن الدراسات التي تناولت الوظائف الخضراء قبل عام 2000 يُظْهِرُ منها القليل، لكن عددها بعد هذا العام تضاعف وارتفع خاصة باللغة الانجليزية، **(Davidson, 2011, pp. 4,6)** إلى جانب لغات أخرى وفي مناطق متباينة من العالم. حيث اهتم العديد من الأكاديميين، ومراكز الفكر، والوكالات الحكومية، بهذه الظاهرة وتأثيراتها المختلفة. وعلى الرغم من الاختلاف في المقاربات، إلاَّ أن استنتاجات أغلب هذه الدراسات مشجعة، لإشارتها على قدرة الوظائف الخضراء في توليد أعداد كبيرة من الوظائف، مقارنةً بالاستثمارات الموجهة نحو وظائف المحروقات. ويتوقع "برنامج التعافي الأخضر" أن استثمار 100 مليار دولار، يمكن له أن يُنْشِأَ 1.5 مليون وظيفة إضافية. وأظهرت دراسة استقصائية شملت عشرات الدراسات باللغة الإنجليزية على الوظائف الخضراء، أن فوائد الترويج للسلع والخدمات الصديقة للبيئة مهمة. وأن الاستثمار في الطاقة النظيفة، تخلق ثلاث أضعاف الوظائف، مقارنةً بالاستثمار في الوقود الأحفوري.

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومنظمة أصحاب العمل الدولية عام 2007، مبادرة "الوظائف الخضراء"، وقد ساعد التطور التكنولوجي على خلق مجموعة من فرص العمل الخضراء. إن تكلفة الاستثمار في الطاقات المتجددة مرتفعة مقارنة مع المصادر التقليدية، **(Turok, 2014, p. 03)** لكن الكلفة الآنية، يمكنها أن تؤدي إلى وفورات أكبر في

المستقبل. فالبنايات الخضراء مُكلِّفةٌ في البداية، لكنها مربحةٌ ماليًا على المدى الطويل، لرفعها من كفاءة الاستغلال للطاقة.

ثالثًا: اشكالية البطالة، وتكلفة الانتقال نحو الوظائف الخضراء

تعتبر اشكالية البطالة همًّا يواجه الاقتصاد العالمي، خاصةً اقتصادات الدول الضعيفة على غرار الجزائر، دفع إلى حتمية البحث عن حلول علمية لها. وتشير النماذج الاقتصادية الجديدة القائمة على الاقتصاد غير التقليدي، إلى بعض الحلول المبتكرة في هذا المجال، منها خلق الوظائف الخضراء. فهي وظائف تحمي التنوع البيولوجي، لارتباطها بالبيئة، وعملها على الحَدِّ من النفايات. العالم اليوم يتجه نحو "وظائف الياقات الخضراء"، كخطة عمل دولية، للمساهمة في القضاء على البطالة، والتخفيف من حِدَّتِها.

يعتقد البعض أن الوظائف الخضراء هي الحل السحري لمشكلة البطالة، **(ATLAMA, 2011, p. 06)** بينما هناك تيار آخر يرى أنها ستفاقم من حِدَّتها، بقضائها على العديد من الوظائف الموجودة. مع العلم أن العديد من الدراسات الميدانية، أسفرت عن نتائج متباينة حول آثار التوظيف. وتم استخدام مجموعة واسعة من الجهود البحثية، لمعالجة العلاقة بين التنظيم البيئي والعمالة، بما في ذلك نَمْذَجَة السياسات الإجمالية، ودراسات الاقتصاد الجزئي. وقد تَمَّ تناول جوانب التوظيف في إطار الاقتصاد الأخضر، تحت موضوعين منفصلين: **(Klaus Jacob, 2015, p. 16)**

أ-**الشمولية** "Inclusiveness": يتطلب هذا البعد، أن تكون إمكانات النمو والعمالة في الاقتصاد الأخضر مفيدة لجميع فئات المجتمع. تتعلق من ناحية، بالوصول إلى سوق العمل، وفرص التعليم والتوظيف. ومن ناحية أخرى، أن السياسات المنفردة ينتج عنها آثار توزيع تنازلية، حيث يَتضَرَّر فيها الأكثر فقراً، ما يفرض تدخلاً اجتماعيًا وسياسيًا لتحقيق التوازن.

ب-**العمل اللائق** "Decent work": أشارت منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للنقابات العمالية إلى أهمية الفوائد المشتركة بين العمالة والبيئة منذ البداية، وأبرزت تَحدِّيَيْن اثنين للقرن الواحد والعشرون وهما :تحقيق الاستدامة البيئية، والتأسيس لرؤية جديدة، وهي "العمل اللائق للجميع".

إن سياسة الوظائف الخضراء، **(ATLAMA, 2011, pp. 13-14)** تُحْدِثُ تغييرات على مستوى الإنتاج وفي هيكل العمالة، أي رفع الإنتاج والعمالة في القطاعات البيئية والقضاء على البطالة من جهة، مقابل انخفاض للعمالة في القطاعات التقليدية. يُرَسِّخُ ذلك، التنسيق الوثيق بين السياسات البيئية، وسياسات التوظيف. بيد أنه لا يتفق الجميع على أن معدل الوظائف الخضراء في ارتفاع، أو أنها تأتي بدون تكلفة. حتى أن الدراسات التي أجراها أنصار الوظائف الخضراء، والنقابات العمالية والجماعات البيئية، تؤكد أن العديد من الوظائف الخضراء وبرامجها باهظة الثمن، تتطلب دعمًا مكلفًا من دافعي الضرائب والتضحية ببعض الوظائف، وإنفاق حكومي يتجاوز مليارات الدولارات. كما جادل بعض الخبراء، أن العديد من المواقف المستدامة "الجديدة"، هي مجرد إعادة صياغة لسياسات سابقة تحت اسم أخضر. وأن خلق وظائف خضراء لن يؤدي إلى زيادة صافية في التوظيف، حجتهم نتائج تقرير أكاديمي

لجامعة الملك "سان خوان كارلوس"، تناول الوظائف الخضراء في اسبانيا. خَلُصَ إلى أنه تم فَقْدُ تسعة وظائف عادية، مقابل كل أربع وظائف خضراء تم إنشاؤها، وأن 10٪ فقط من الوظائف الخضراء، كانت وظائف "دائمة". وحدث انقسام داخل النقابات حول الوظائف الخضراء، على المستويين المحلي والدولي. حيث لم تركز النقابات المحلية على قضايا السياسة الأكبر حجماً، وهي في حالة ترقب وانتظار لانعكاسات الاقتصاد الأخضر على التشغيل، عكس النقابات الدولية.

لكن وعلى الرغم من التباين، إلا أن أغلب الدراسات خَلُصَت إلى إيجابية التأثير، خاصةً في الأنشطة البيئية كثيفة العمالة. الغالبية العظمى من الوظائف الخضراء، تقع في نفس مجالات العمل التي اعتادها الناس في مناطق مختلفة من ربوع العالم. وفي تقرير صادر عن جامعة "ماساتشوستس" بالاشتراك مع مركز التقدم الأمريكي، **(ATLAMA, 2011, p. 12)** أن استثمار 100 مليار دولار في البنية التحتية الخضراء على مدى عامين، يمكنه أن يوفر 2 مليون وظيفة جديدة. المحتمل أن الوظائف الخضراء، ستكون علامات فارقة لنمو الوظائف، والقضاء على البطالة. الوظائف الخضراء،

مؤهلة لأن تغطي العديد من القطاعات الاقتصادية، كما أنها احتلت موقعًا لن تتراجع بعده، ورسمها لمسار بياني تصاعدي وايجابي.

رابعًا: المهارات الخضراء، الوظائف الجديدة ومجالات التقاطع.

أ-تنمية رأس المال البشري، وإدارة المعارف: أشارت التقارير **(Electra, 2015, p. 372)** الواردة عن منظمة العمل الدولية بالتعاون مع "CEDEFOP"، أهمية المهارات واعتبارها شرط مسبق وضروري للانتقال نحو اقتصاد أكثر خُضْرَةٍ. فالمهارات تجعل التكيف أكثر سرعة مع التغييرات التي تمس الاقتصاد، وكل العناصر المكونة له. وتوصلت المنظَّمتان بعد دراسة ميدانية في ثماني دول أوربية على الحاجيات الآنية والمستقبلية عن المهارات المطلوبة للاقتصاد الأخضر، في تقرير موسوم "المهارات الخضراء والتوعية البيئية في التعليم والتدريب المهني"، إلى ثمان مهن رئيسية وهي، علماء تكنولوجيا الشرائح "Nanotechnology"، ومهندسو البيئة، ومفتشو الطاقة، الكهربائيون، ومركبو الخلايا الضوئية، وعمال العزل، وعمال المعادن، ومفتشو الانبعاثات عن المركبات، وجامعو المواد القابلة لإعادة التدوير.

تأسيسًا على ذلك، رَكَّزَت العديد من الدراسات على أهمية تطوير نظرية رأس المال البشري، التي ساهمت فيها الجهود الجماعية التي بذلها ثيودور شولتز وجاكوب مينسر وغاري بيكر، وتسليطهم الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. **(Mirela Ionela Aceleanu, 2015, p. 2625)** وقد أظهر "Theodore Schultz" دور الإنفاق على التعليم في نمو إنتاجية العمل، واعتبره استثمارًا لابد منه. أما جاكوب مينسر وجاري بيكر، فركزا على دراسة العلاقة بين رأس المال البشري، والدخل الناتج عن العمالة. أما "Slaus, I" و "Jacobs, G" شرحا العلاقة بين الاستدامة ورأس المال البشري، وتوصلا في بحثهما، أن تنمية رأس المال البشري عامل أساسي للتنمية المستدامة، خاصة من خلال التعليم، وما يمنحه من قدرة على تسريع الابتكار في التقنيات الخضراء. نفس الاتجاه

أَكَّدَ عليه "Murga-Menoy"، ورأى أن المدرسة هي التي تصنع المهارات، وتُحضِّرُ اليد العاملة المؤهلة لإنجاح الاقتصاد الأخضر، كما أنها تؤسس لسلوكيات خضراء ينتهجها المنتجون والمستهلكون.

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، يقوم على افتراضات سوق عمل مرنة، **(Klaus Jacob, 2015, p. 22)** ويد عاملة ماهرة. وترى منظمة العمل الدولية والمركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني"CEDEFOP"، أنه من أسباب تباطؤ التغيير في مسار الاقتصاد الصديق للبيئة، نقص العمالة الماهرة. فالمتطلبات الجديدة للعاملين في الاقتصاد الأخضر، تتحكم فيها أربعة عوامل تتكامل فيما بينها وهي، التغير البيئي، السياسة البيئية، التكنولوجيا والابتكارات الخضراء، تغيير القِيَمِ الثقافية وأنماط الحياة والسلوك الاستهلاكي. ففي البلدان الصناعية، يتم الترويج لهذا التغيير بقوة، من خلال التكنولوجيا وارتفاع الطلب من قبل المستهلكين. أما في البلدان النامية، فإن الطلب على المهارات الخضراء في المستقبل سيرتفع، بغية التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة، والرغبة في الحصول على امدادات طاقية مستقرة.

تعمل الدراسات التي تتنبأ بالوظائف الخضراء المستقبلية بناءً على التطورات القطاعية، **(Klaus Jacob, 2015, p. 22)** كمدخلات مهمة، لتوفير إجابة أفضل على هذه الأسئلة. ويجري صياغة بعض المتطلبات الرئيسية لسياسة التعليم والتدريب على تعزيز تعليم بعض المواد كالرياضيات وعلوم الكمبيوتر والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا. في إطار رؤية متكاملة للتدريب البيئي والصناعي والمهني وسياسات التوظيف، عبر زيادة التنسيق وإيجاد محطات تقاطع بين الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات التعليمية. كما اقْتُرِحَ أيضًا، إدراج المعارف الأساسية بالقضايا البيئية في جميع مناهج التدريب، كإضافات معرفية للوظائف، حتى تغدو أكثر قابلية للتحول الأخضر. أما في البلدان النامية، التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي مجالاً واسعًا، فإنها تتطلب تدابير أكثر صرامة، كتعزيز مهارات تنظيم المشاريع، البدء في حوار اجتماعي يشمل المنظمات غير الحكومية لتنفيذ سياسات التدريب على هذا التحول والقبول به.

إن تأثير الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء على جودة العمالة، هو موضوع نقاش دولي بين العديد من المنظمات الدولية. وأن جودة العمالة ترتبط بِتَحدِّيات منهجية تُعَقِّدُ قياسها، لانعدام مؤشر موحد معترف به دوليًا حول الوظائف الخضراء. لذلك طالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال ومنظمة العمل الدولية، بأن ترتبط المخاوف البيئية بحقوق العمال التقليديين في تعريفها للوظائف الخضراء، التي يُطلب أن تكون وظائف لائقة. وتَبنَّت المنظمة مفهوم العمل اللائق منذ أواخر التسعينات، الذي يرتكز على: **(Klaus Jacob, 2015, p. 23)**

أ- إرساء العمالة في صميم السياسات العامة، وشمولية الضمان الاجتماعي لجميع العمال وأسرهم،

ب- الحوار الاجتماعي، مع الاعتراف فقط بالوظائف التي تستوفي معايير العمل اللائق التي حَدَّدتها المنظمة كوظائف خضراء.

ب-الوظائف الخضراء الجديدة. أهمها: (Restorick, 2014)

1- **المهندسون الخضر** "Green Engineers"، أو المهندسون البيئيون: يُحَدِّدون كمية الطاقة التي تستخدمها أجهزة المستخدمين، واعلامهم بكيفية الاستخدام الفعَّال، واختبارهم للمنازل والشركات "اختبار القوة الكهربائية" "Wattage Test".

2- **مدراء البصمة المائية** "Water Footprint Managers": لحساب كمية المياه التي تستخدمها الشركة واقتراح طرق أكثر كفاءة في استخدام المياه لإنتاج السلع والخدمات

3- **عمال الدَّعم الصحي الافتراضيون** "Virtual Health Support Workers": مساعدة المرضى على مراقبة صحتهم في المنزل باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وتخفيف أعباء الخدمة الصحية العمومية.

4- **بستانيو الجدران والأسقف** "Living Roof and Wall Gardeners": الاهتمام بالمساحات الخضراء والعمل لتطويرها على جدران المنازل والعمارات، بغية تخفيض نسبة التلوث في الهواء.

5- **منسقو الأسفار الذكية** "Smart Travel Co-ordinators": توظيف أنظمة تكنولوجية للتحكم في الوقت وتفادي الازدحام، تمكين الأشخاص من التخطيط لرحلاتهم بشكل أفضل، وخفض الاختناقات المرورية.

6- **مدراء التتبع** "Traceability Managers": تتبع مسار تصنيع المنتجات التي يتم عرضها في الأسواق. ارتفاع مخاوف المستهلكين من طريقة انتاجها، وهل وضعت المعلومات الصحيحة على غلافها؟

9-**مهندسو المركبات الخضراء** "Green Vehicles Engineers" وميكانيكيو السيارات النظيفة، لمرافقة الجيل الجديد من السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية، ومهارات إصلاح أعطابها.

10-**المهندس السحابي** "Cloud Architect": **(The Green Economy is Generating New Job Opportunities, 2019)** زادت درجة اعتمادية الشركات على البيانات الضخمة والتقنيات السحابية والأَتْمَتَة "Automation" أثناء اتخاذ القرارات الحاسمة، فارتفع الطلب على الكفاءات الرقمية. يدير المهندس السحابي عملية التحول الرقمي للشركة، ويساعدها في تصميم بيئات سحابية تتكيف قدر الإمكان مع احتياجات تطور أعمالها. هذا إلى جانب وظائف جديدة أخرى، **(GÖRMÜŞ, 2016, p. 21)** مهندسو النظم البيولوجية، المستشارين البيئيين، ومهندسي الطاقة الشمسية، والعاملين في الزراعة العضوية، ومحامي البيئة...

خامسًا: مستقبل العمالة الخضراء وأطروحة النمو الذكي

إن التحول نحو مصادر الطاقات المتجددة، سيغير عالم العمالة من خلال تقديمه لفرص عمل غير مسبوقة، وشخصيات مهنية جديدة. وفقًا لوثيقة أعدتها وزارة الطاقة الأمريكية "DOE/GO, 2001"، **(ATLAMA, 2011, p. 05)** فإن لبعض الوظائف مكانتها في قطاع الطاقات المتجددة الذي يدعم وظائف خضراء مباشرة وعديدة، في قطاعات كالاتصالات، والتسويق، والتخطيط والموارد البشرية، والتكنولوجيا. وخلص تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2008 "الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون"، إلى أن التحول العالمي نحو اقتصاد مستدام منخفض الكربون، يمكن أن يكون

محركًا للتنمية، مضيفًا أعدادًا كبيرة من الوظائف الخضراء، عبر العديد من القطاعات. وقد لاحظ المراقبون، أن ارتفاع نسبة الاستثمار مؤخرًا في القطاعات الخضراء، نتج عنه بروز الملايين من الوظائف الجيدة واللائقة.

يرى الأستاذان روبرت بولين "Robert Pollin" وجانيت ويكس ليم "Jeannette Wicks-Lim" في تقرير لهما حول أنواع الوظائف اللازمة لبناء اقتصاد أخضر في الولايات المتحدة ضرورة التركيز على ست استراتيجيات رئيسية لمهاجمة الاحتباس الحراري وهي، **(Electra, 2015, p. 373)** تجديد المباني " Building Retrofitting"، النقل الجماعي، السيارات الموفرة للطاقة، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، ووقود الكتلة الحيوية. ويرى الباحثان أن الغالبية العظمى من الوظائف المرتبطة بهذه الاستراتيجيات موجودة في نفس مجالات العمل سبق للأشخاص أن مارسوها.

في الولايات المتحدة الأمريكية، **(Susanne Bruyère, 2015, p. 04)** بلغت الوظائف الخضراء 750 ألف وظيفة عام 2006. بينما شكلت المنتجات والخدمات الخضراء ما بين 1٪ إلى 2٪ من إجمالي اقتصاد القطاع الخاص، وما بين 1.8 و2.4 مليون وظيفة خلال عام 2008، أي بنسبة قاربت 180٪. مع حلول 2010، ارتبط 3.1 مليون وظيفة بإنتاج السلع والخدمات الخضراء، أي 2.4٪ من إجمالي العمالة. ارتفع هذا العدد إلى 3.4 مليون وظيفة مع حلول عام 2011. وهو تزايد ملحوظ في نسبة الوظائف الخضراء، أكدَّ عليه مركز الإحصاءات "BLS".

تُظْهِرُ البيانات الأخيرة تأثير تطور الاقتصاد الأخضر على الدورة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، **(Electra, 2015, p. 373)** حيث أدت الممارسات البيئية الجيدة إلى زيادة التوظيف بنسبة 20٪، وهي نسبة يمكنها أن ترتفع إلى 30٪ بحلول 2030. وزادت الوظائف المرتبطة بمجال البيئة وكفاءة الطاقة في الاتحاد من 3 إلى 4.2 مليون بين عامي 2002 و2011 وشهدت 20٪ ارتفاع بين عامي 2007 و2011 على الرغم من الركود الذي ساد المنطقة. ورأت أن تكامل السياسات البيئية والتوظيف فرصة لإنجاح استراتيجية أوروبا 2020. وأن قدرة "الوظائف الخضراء" على تحويل الأدوار التقليدية بسرعة وخلق مهن جديدة، يمكن للنمو المستدام حسب مفوضية الاتحاد الأوروبي أن يترجمها إلى 20 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020. كما حدَّدت استراتيجية بروكسل 2020 الانتقال نحو اقتصاد أخضر فعال ومنخفض الكربون، واعتبرته أحد التحولات الهيكلية الرئيسية لتحقيق نمو ذكي وشامل ومستدام.

ففي كندا، **(Yeyanran Gea, 2016, pp. 259-260)** أدى النمو في القطاعات المتجددة وكفاءة الطاقة إلى زيادة معتبرة في نسبة الوظائف، يمكنها أن تصل إلى 50.000 وظيفة. أما في اليابان، أمر رئيس الوزراء وزير البيئة بصياغة صفقة خضراء جديدة تتضمن تمويلًا لخلق فرص العمل الخضراء في قطاعات متباينة على غرار برنامج الحدائق الوطنية. في تركيا، أدى التوجه نحو تكنولوجيا الطاقة الشمسية إلى ارتفاع في الطلب على الطاقة وبالتالي بروز مناصب شغل مباشرة. أما تقرير الوظائف الخضراء في أفريقيا"IDC"، فأشار إلى أن الاقتصاد الأخضر أوجد على المدى المتوسط 98.000 فرصة عمل، بينما يمكنها أن تصل إلى 462.567 وظيفة على المدى الطويل.

وأكَّدَ العديد من الباحثين على أن للاقتصاد الأخضر تأثير إيجابي على العمالة، حيث تغدو الطاقة المتجددة محركًا للتوظيف، وتخلق فرصًا لتجسيد العدالة الاجتماعية، وتخفض من نسبة الغازات الدفيئة. ففي عام 2017، **(The Green Economy is Generating New Job Opportunities, 2019)** ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة والوظائف "IRENA"، استطاع 10.3 مليون شخص على المستوى العالمي من الحصول على وظائف خضراء. ومع حلول 2030، سيوفر الاقتصاد الأخضر 18 مليون وظيفة جديدة، تشمل مديري الطاقة وعلماء البيانات والمهندسين المعماريين. كما أنها ستخلق فرص جديدة في أوربا وأفريقيا، بدعم من"EGP" ومشاريع التدريب للمواهب الجديدة. فشركة "Enel Green Power" برمجت خلق فرص عمل خضراء في 29 دولة متواجدة فيها. ومن المتوقع أن الصناعة في القطاعات الخضراء سترفع من فرص التوظيف، **(ATLAMA, 2011, p. 06)** وأن عدد المناصب سيتجاوز نظيرها التي يفقده مسار التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر. إلاَّ أن التحدي البارز الذي يواجه هذه العملية هو ضرورة تكوين العمال وأصحاب المهارات للتكيف مع هذا التغير الجديد. هذا التكوين يحسن من ظروف عملهم ويجعلهم أكثر قبولاً لمناصبهم الجديدة.

في الأخير، تثبت كل هذه المعطيات ضرورة تحضير الأنْفُسْ والهياكل للتحول الجادْ نحو تجسيد الاقتصاد الأخضر وتعزيز العمالة الخضراء كمقاربة للنمو الذكي، خاصةً من قبل الدول السائرة في طريق النمو حتى لا يتركها الركب بعيداً، وتزيد من تبعيتها قرونًا أخرى من المعاناة.

الخاتمة:

إن ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري ومخرجاتهما السلبية على البيئة ومستقبل الحياة البشرية، دفع بحتمية التفكير في نموذج جديد لاستهلاك الطاقة، باعتبارها المتغير المستقل في هذا المشهد السلبي والخطير. أي التحول في التعامل مع الموارد، والتوجه نحو الطاقات المتجددة والخضراء الصديقة للبيئة، والضامنة لحياة أفضل ورفاهية تشمل الجميع.

إن الاقتصاد الأخضر؛ يرافقه خلق مناصب شغل جديدة خضراء، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تضحيات يتحمل أعباءها الأطراف الفاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويساهم في إنجاح استراتيجيتها المؤسسات والأفراد على مختلف المستويات. هذه النزعة، دفعت إلى تنسيق دولي بين منظمات معنية بالبيئة بغية تجسيدها للاقتصاد الأخضر، ومواجهة التحديات البيئية واكراهاتها. كما أبدت الشركات العالمية الرائدة، رغبتها في التركيز على الوظائف والمهارات الخضراء وأهمية دمجها في سوق العمالة الدولية. بل أن التجمعات الكبرى على غرار الاتحاد الأوربي، دعت إلى تحسين كفاءة الطاقة من خلال مشاريع التحول باستبدال محطات الطاقة التقليدية والنووية، بمصادر الطاقة المتجددة بهدف تعزيز الاقتصاد الأخضر، والتوجه نحو ايجاد الوظائف الخضراء.

أشارت حكومات العديد من الدول وجمعيات بيئية مختلفة، للنتائج الإيجابية لخلق الوظائف الخضراء ضمن الطاقات المتجددة، ومناقب التحول في سوق الطاقة. بل عَيَّنَ العديد من صانعي القرار في العالم؛ مستشارون خاصون بالوظائف الخضراء، ورسموا استراتيجيات للتزود بالطاقة من مصادر

متجددة ضمن الطاقة الخضراء، وغدت العمالة الخضراء، استجلاء لوعي جديد. بل أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رأى أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، سيدفع بالاقتصاد العالمي نحو النمو، ويرفع من فرص خلق العمالة ويحد من الفقر وانبعاثات الغازات الدفيئة، ويضمن التعافي للبيئة. وأبانت تجارب اقتصادية دولية، إمكانية التآزر بين العمالة والبيئة، وغدا التعميم لسياسات العمالة الخضراء على النطاق العالمي أمر واجب. كما اهتم العديد من الأكاديميين ومراكز الفكر والوكالات الحكومية بهذه الظاهرة وتأثيراتها المختلفة.

وعليه فإن **النتائج** التي يمكننا الإشارة إليها في ختام هذه الدراسة:

1- أن الاقتصاد الأخضر، يساعد على تغيير سلوك الأفراد وأنماط الاستهلاك من خلال ارتفاع الطلب على المنتجات الخضراء.

2- ضرورة تكاتف الجهود الحكومية مع الشركات لإنجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

3- الوظائف الخضراء، يمكنها أن تكون حَلًّا لإكراهين حادَّين يواجهان العالم، تغير المناخ، والانكماش الاقتصادي العالمي.

4- المسار المستقبلي لنمو الوظائف الخضراء في ارتفاع مستمر، يستدعي تشجيع الحكومات لهذا التوجه في برامجها الاقتصادية، وتقديم كل التسهيلات.

5- تشجيع البحوث والدراسات في قطاع الموارد المتجددة، اصلاح الأراضي، المسح البيئي والزراعة الخضراء، لتحديد احتياجات كل منها مع تدريب العاملين فيها.

6- دور الجامعات ومراكز التكوين في تعزيز العمالة الخضراء، وإنجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

نافلة القول؛ على الرغم من الاختلاف في المقاربات؛ إلاَّ أن استنتاجات أغلب الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة مشجعة، لإشارتها على قدرة الوظائف الخضراء في توليد أعداد كبيرة من الوظائف مقارنةً بالاستثمارات الموجهة نحو وظائف المحروقات. وهي إجابة على جوهر الإشكالية التي تم التأسيس عليها في هذه الدراسة. وعلى الرغم من التضارب الموجود بين التيار المؤيد لانتهاج نموذج الاقتصاد الأخضر، والتيار المتردد حول إيجابية هذا المسار، فإن نتائج هذه الدراسة رسَّخت لدينا قناعةً بأهمية وضرورة انخراط الجميع لتعزيز الاستدامة البيئية، والتخفيف من تغير المناخ ضمن معادلة "رابح/رابح" يكسب فيها الاقتصاد والبيئة، ومنه الحفاظ على الكوكب الذي يتقاسم الجميع العيش فيه، ولم تتمكن الدراسات والبحوث رغم التطور العلمي المرافق لها على اثبات إمكانية العيش في مكان بعيد عن الأرض وهضابها.

الإحالات والمراجع:

1. المجدلاني. (2010). إدارة التنمية والانتاجية. 15 ديسمبر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا).
2. *ATLAMA, C. Ö. (2011). the Possible Effects of Green Economy on Employment. Anadolu International Conference in Economics II, June 15-17, Eskisehir, Turkey. P.5.*
3. *Bekaye, M. (2011). Le contexte mondial et régional de l'économie verte : avancées et enseignements. Séminaire sur l'option stratégique de l'économie verte au Maroc, (p. 05). Rabat. Consulté le 16 09, 2018*
4. *BLS. (2013). Green Jobs Overview. USA: U.S. Bureau of Labor Statistics. Récupéré sur* https://www.bls.gov/green/overview.htm
5. *Campos, M. (2011). Éxito Empresarial. Economía verde, p. 01.*
6. *Chraibi, S. (2017). Idea Revista, P.60.*
7. *Davidson, K. G. (2011, June). Green Jobs for Youth. (6. 4, Éd.) Récupéré sur* https://www.academia.edu/1061843/Green_Jobs_for_Youth_An_updated_analysis_of_youth_in_the_green_economy
8. *Diana, M. (2015). Employment Policies. Sustainability Journal, P.p.9233-9234. Retrieved from* www.mdpi.com/journal/sustainability
9. *Electra, P. (2015). Green Economy- Social Cohesion and employment. 10th MIBES Conference (p. 372). Larisa-Greece: 15-17 October.*
10. *Empleo verde en una economía sostenible. (2010). Madrid: Observatorio de la sostenibilidad.*
11. *Employment effects of green energy policies. (December, 2019 Germany . P.03.). Retrieved 18 06, 2020, from* https://wol.iza.org/.../employment-effects-of-green-energy-policies.pdf
12. *Fabrina Furtado, y. o. (junio 2012). Economía Verde: La nueva cara del Capitalismo. Río de Janeiro: Jubileo Sur/Américas, Brasil.*
13. *GGBP. (2014). Crecimiento Verde en la práctica, Enseñanzas de las experiencias de los países. Global Green Growth Institute 19F. Seoul-Korea: Jeongdong Building.*
14. *GÖRMÜŞ, A. (2016). the Green Jobs and Employment. Yayın (56), p. 12.*
15. *Herrán, C. (2012). El Camino hacia una economía verde. Proyecto Energía y Clima de la Fundación Friedrich, Ebert , FES, México. Récupéré sur http://library.fes.de/pdf-files/bueros/la-energiayclima/09156.pdf*
16. *Hussin Abdullah, a. O. (2017), The Current State of Malaysia's Journey towards a Green Economy: The Perceptions of the Companies on Environmental Efficiency and Sustainability, International Journal of Energy Economics and Policy Vol 7, Issue 1. p. 254.*
17. *Initiatives towards Green Economy in Malaysia. (2013). p. 02. November, Prime Minister Department, Malaysia. Consulté le 01 05, 2019.*
18. *Introduction to the Green Economy Approach. (s.d.). Consulté le 21 03, 2018, sur http://www.unpage.org/files/public/module_1_introduction_to_the_green_economy_approach.pdf*
19. *Jones, V. (May 25, 2011). Green Jobs Act of 2007. WASHINGTON, D.C: Education and Labor Committee. Récupéré sur* https://www.huffpost.com/entry/green-jobs-act-of-2007-pa_b_54244
20. *josé Luis, y. o. (2010). Empleo verde en una economía sostenible. Madrid: Observatorio de la sostenibilidad-España.*
21. *Jusmet, J. R. (2012). a economía verde: Términos y contenidos. Ecología política, p. 07.*

22. *Kanianska, R. (2017). Green Growth and Green Economy. 21. Faculty of Natural Sciences, Matej Bel, University Banská Bystrica-Slovakia.*
23. *Klaus Jacob, a. O. (2015). Impacts of a Green Economy on Employment. Freie Universität Berlin. Berlin: Environmental Policy Research Centre.*
24. *Kony, S. G. (2016). Place and Importance of the Green Economy for Sustainable Development. 08(03), p. 28817.*
25. *Lander, E. (2011). The Green Economy: the Wolf in Sheep's clothing. Venezuela: Transnational Institute, Caracas.*
26. *Mirela Ionela Aceleanu, a. o. (2015, March 03). Greening the Youth Employment, A Chance for Sustainable Development. Sustainability Journal, p. 2624.*
27. *Ocampo, J. A. (s.d.). the Transition to a Green Economy: Benefits, Challenges and Risks from a SustainableDevelopment Perspective. Division for Sustainable Development, UNEP, USA.*
28. *Patricia Crifo, e. a. (2010). L 'économie verte et le rôle de l'industrie dans la croissance verte. Rapport pour le Cercle de l'Industrie.*
29. *Restorick, T. (2014, Feb 25). Green economy jobs of the future: how will yours shape up? The Guardian. Retrieved from* https://www.theguardian.com/careers/careers-blog/green-economy-jobs-future
30. *(s.d.). Towards Green Growth–Monitoring Progress. OECD Indicators, and Tools for Delivering Green Growth.*
31. *Sulich A, R. M. (2019). Green jobs as an unemployment solution. 16th International Conference Environmental Science and Technology (p. 02). ERhodes, Greece: 4 to 7 September.*
32. *Susanne Bruyère, D. F. (2015, 02 04). The green economy and job creation: inclusion of people with disabilities in the USA. Int. J. Green Economics, X(Y), p. 04.*
33. *The Green Economy is Generating New Job Opportunities. (2019, 18 02). Récupéré sur* https://www.enelgreenpower.com/media/news/d/2019/02/green-economy-new-job-opportunities-sustainable-future
34. *The Theory of Green Development. (s.d.). Consulté le 18 04, 2019, sur* https://www.google.com/search?rlz=1C1GGRV_enUS784DZ784&biw=1263&bih=587&ei=2XtFXL6OPITagwe9xJu
35. *Tim Jackson, a. P. (2016, 11 11). Towards a New Green Economy. Récupéré sur* https://www.researchgate.net/publication/309906084
36. *Turok, B. S. (2014, September 08). the Impact of the Green Economy on Jobs in South Africa. Journal of Science, p. 03.*
37. *UNCTAD. (2011). the Green Economy: Trade and Sustainable Development Implications. Geneva-Switzerland.*
38. *UNEP. (Green Economy Initiative). Récupéré sur* www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI/WhatisGEI/tabid/29784/Default.aspx
39. *UNEP. (September 2009). (2009), Global Green New Deal,. an Update for the G20 Pittsburgh Summit, (p. 01). Pittsburgh. Récupéré sur* http://www.unep.org/pdf/A_Global_Green_New_Deal_Policy_Brief.pdf
40. *Yeyanran Gea, Q. Z. (2016). Literature Review: The Green Economy, Clean Energy Policy and Employment. Energy Procedia(88), p. 251.*
41. *Zornitsa Stoyanova, H. H. (2016). New Green Professions in Bulgaria in the Context of Transition to Green Economy. Economics of Agriculture, 63(03), p. 1072.*